وإذا طبّعتم فاستتروا

باسل طلوزي

لا أفهم سرّ البهجة التي صبغت بيان وزارة الزراعة الأردنية الذي زفّ بشرى توقيع صفقةٍ مع الجانب الإسرائيلي، عمادها منح المنتجات الزراعية الأردنية «أفضليةً» في الأسواق الإسرائيلية خلال سنة الراحة اليهودية (السبتية) الممتدة حتى سبتمبر/ أيلول من العام المقبل. ولولا قليلٌ من فلول حياءٍ، لترادف البيان مع وصلة رقص لفيفي عبدة مع باقة من زغاريد مبتذلة.

والحال أن هذا البيان الذي لا يخلو من «وقاحة»، صدم الشارع الأردني الذي اعتاد على التعتيم الرسمي المفرط لدى تناول كل ما يتعلّق بالأنشطة الدبلوماسية والتجارية المشتركة مع إسرائيل، سيما لدى زيارات مسؤولين إسرائيليين الأردن، فعلى الأغلب لا تتم تغطية الزيارة إعلاميًا على نحو كامل، بل يُكتفى بأخبار مقتضبة تظهر الاجتماع ذاته وتنتزع منه البروتوكولات الرسمية، كالاستقبال والتوديع و«العناق». أما تجاريًا فينذُر أن تصدر معلومات عن صفقات واتفاقيات مشتركة، اللهم باستثناء صفقة الغاز التي قوبلت، ولا تزال، بغضبٍ شعبي عارم شعاره «غاز العدوّ احتلال»، تبعتها صفقة «المياه» أخيرًا، التي تتضمّن بيع جزء من مياه بحيرة طبريا للأردن، عبر تسييلها في نهر الأردن، فأضيف شعارٌ جديد مفاده: «مياه العدوّ احتلال» (على افتراض أن الغاز غازهم والمياه مياههم، ذلك أن الأردنيين إنما يشترون غازهم ومياههم اللذين سطت عليهما إسرائيل).

في كل هذا وذاك، لم يكن الأردنيون على اطّلاع بما يدور خلف كواليس هذه التشابكات المعقدة من العلاقات الأردنية الإسرائيلية، لأنهم باختصار ما زالوا على رفضهم التطبيع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من توقعاتهم بأن ثمّة كثيراً من جبل الجليد الغاطس في مياه هذه العلاقة التي لا يبرز منها سوى حدث صاعق من حين إلى آخر، على غرار حادثة مقتل أردنيين على يدي حارس السفارة الإسرائيلية قبل عامين. وعادة ما تتم التورية على هذه الأحداث وكنسها بسرعة، لأن الحكومة الأردنية تعرف جيدًا تداعياتها في الشارع الكاره كل ما له صلة بإسرائيل.

يمكن القول، باختصار، إن الأردن الرسمي كان يتعامل، في ما يخصّ العلاقة مع إسرائيل، على قاعدة «وإذا طبّعتم فاستتروا»، أو هكذا كان يظن الشعب، في ما يشبه اتفاقًا غير معلن بين الطرفين، غير أن بيان وزارة الزراعة أخيرًا، وقبله صفقة «المياه»، غيّرا المعادلة، وبدا أن ثمة خروجًا على الاتفاق غير المعلن، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب خلف إشهار الفضيحة على الملأ، بل والتغنّي بها كأنها إنجاز مهول أو «فتح مبين». وهنا سرعان ما يستحضر الشارع الأردني تصريحاتٍ مماثلة صادرة عن «حديثي التطبيع» الذين برّوا أساتذتهم في سرعة الهرولة، وبلغ بهم الأمر حدّ الوقوف العلني إلى جانب إسرائيل في حربها على غزّة، وتحميل حركة حماس مسؤولية كل ما جرى في العدوان الصهيوني، فهل ساورت الغيرة حكومة الأردن، مثلًا، فقرّرت أن تبزّ «تلاميذ التطبيع» لتشعرهم أنها ستظلّ «أستاذًا»؟

غير أن ما يفطر القلب في إعلان وزارة الزراعة الأردنية، فوق ما ذكرناه، يتمثّل أيضًا بفضيحةٍ أخرى، قوامها الفشل العميق في كل ما له علاقة بالزراعة وإسناد المزارع الأردني، بدليل الفقر المدقع الذي يضرب مناطق الأغوار بمزارعيه، فجاء الإعلان الذي يحمل «البشارة» دليل إدانةٍ للسياسات المتخبّطة للحكومات الأردنية وفشل مشاريعها التنموية، ما جعلها تلجأ إلى إسرائيل لإنقاذها زراعيًا، فبدا البيان كأنه «عريضة تسوّل» من طرف ضعيف إلى طرفٍ قويّ ومهيمن، قادر على أن يتوقف مزارعوه سنة عن العمل والإنتاج، من دون أن يهتز وضعهم الاقتصادي قدر أنملة، بينما يتم تعويض فائض كسلهم وإجازاتهم الطويلة من المزارع الأردني الذي يكدّ ويشقى بلا جدوى. وقبل هذا وذاك، كان حريًا بالوزارة العتيدة أن تستمزج رأي المزارع الأردني، قبل أن توقع مثل هذه الصفقة المذلّة، إن كان يقبل تصدير عرقه وتعبه إلى بطن عدوّه، وأكاد أجزم واثقًا أنه سيمزّق أوراق الاتفاقية قبل أن يقرأها حتّى .. وعلى الوزارة أن تحمد الله إن اكتفى المزارع بتمزيق الأوراق فقط.

انتصار طالبان انتصاراً لمحور «الممانعة»؟

رندة حيدر

يحاول محور «الممانعة « في لبنان الذي يقوده حزب الله وترعاه إيران تصوير السيطرة السريعة والمذهلة لحركة طالبان على الدولة في أفغانستان، بخلاف التوقعات الأميركية عن قدرة السلطات العسكرية والسياسية الأفغانية التي أنفقت الولايات المتحدة المليارات على تدريبها وتسليحها على وقف تقدم «طالبان»، بمثابة انتصار أيضاً للمحور الموالي لإيران في لبنان، ودليل قاطع على ضعف معارضيه السياسيين وتهافتهم، وهم الذين يراهنون على الدعم الأميركي في صراعهم السياسي الداخلي ضد سيطرة حزب الله وحلفائه على الحياة السياسية في لبنان.

قد تكون هذه المقولة صحيحة منطقياً تقوم على معادلة أن كل هزيمة للأميركيين انتصار للمحور الشيعي الراديكالي الذي ترعاه إيران في المنطقة، سيما وأن محادثات فيينا بين إيران والولايات المتحدة بشأن العودة إلى الاتفاق النووي وصلت إلى مرحلة حاسمة. ولكن من منظور جيو سياسي، من السابق لأوانه وضع انتصار «طالبان» في مصلحة المحور الإيراني في المنطقة لسبب أساسي ومحوري، أن هذه الحركة في الأساس تتماهى مع تنظيم القاعدة الذي كان في أساس ولادة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي شنّ حرباً ضارية على نظام بشار الأسد في سورية، وكاد أن يزعزع أنظمة أخرى في المنطقة، لولا الحرب التي شنها الائتلاف الدولي الذي أقامته الولايات المتحدة لمحاربة التنظيم واقتلاعه من العراق وسورية. فكيف، والحال هذه، تعدّ عودة «طالبان» إلى الحكم في أفغانستان انتصاراً لمحور الممانعة في لبنان؟

يحاول هذا المحور استغلال هزيمة الأميركيين في أفغانستان في خدمة عدة أهداف في آن، منها إحراج خصومه السياسيين اللبنانيين، من خلال زعزعة ثقتهم بحليفهم الأميركي، وإظهار أنه لا يمكن الوثوق به وهو يتخلّى عن حلفائه في الأوقات الصعبة، ويتركهم وحيدين لمواجهة الخطر، والتشديد على أهمية التحالف مع إيران التي لا تتخلى أبداً عن حلفائها، مهما تغيّرت الظروف ومهما كان الثمن. ولكن الدور الأميركي في أفغانستان يختلف تماماً عنه في لبنان. إذ ليس للأميركيين وجود عسكري في الأراضي اللبنانية، ولم يحاول الأميركيون بلورة الواقع السياسي اللبناني بالقوة، كما حاولوا وفشلوا في أفغانستان. و لم يشكل لبنان هدفاً لإيديولوجيا في خطة الرئيس بوش الابن التي رأت أن السبيل لتغيير الواقع في دول المنطقة التي تشهد نزاعات هو من خلال نشر الديمقراطية والنموذج الغربي.

ولكن التدخل العسكري الأميركي في لبنان كان محصوراً بتجربة عام 1958، عندما نزلت قوات المارينز في بيروت لدعم رئيس الجمهورية آنذاك، كميل شمعون، في وجه التمرّد العسكري ضده المدعوم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر. أما التدخل العسكري الثاني فقد جاء بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 مع دخول قوات المارينز إلى لبنان ضمن إطار القوات المتعددة الجنسيات التي انتشرت في لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي، واضطرت هذه القوة إلى الانسحاب بعد تفجيري مقر قواتها والسفارة الأميركية في بيروت. ولكن التدخل السياسي الأميركي في السياسة الداخلية في لبنان لم يتوقف منذ الاستقلال، ويأخذ أشكالاً مختلفة، يدور بعضها من وراء الكواليس، وبعضه الآخر علني، مثل الوساطة الأميركية التي جرت بمباركة ضمنية من حزب الله وحليفه الشيعي حركة أمل، لحل الخلاف على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.

لذا من الصعب تصوير الانسحاب الأميركي من أفغانستان المخطط له منذ سنوات، ومن الإدارة السابقة للرئيس دونالد ترامب، والذي يخضع لاعتبارات استراتيجية أميركية، في طليعتها التبدل الجوهري في توجهات السياسة الخارجية الأميركية، وتغير سلم أولوياتها، بأنه دليل على انتصار إيران في معركتها، سواء على صعيد السباق للحصول على سلاح نووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنها أو حيال الحرب الدائرة بينها وبين إسرائيل على أكثر من جبهة. لكن الأكيد أن لانسحاب لأميركيين المخزي من أفغانستان الذي يذكّر بانسحاب لا يقل خزياً هو الانسحاب من فيتنام تداعياته المؤثرة على صورة أميركا، وربما أيضاً على دعمها المطلق إسرائيل الذي يمكن أن يؤثر في المواجهة الدائرة منذ سنوات بين إسرائيل وإيران وحزب الله.

(كاتبة لبنانية)

في تنميط غزّة وتناسيها

حيّان جابر

اعتاد سكان قطاع غزة على تسليط الأضواء الإعلامية عليهم، وعلى أوضاع القطاع، في أثناء الحملات الإجرامية الصهيونية العسكرية التي يتعرّضون لها بين الفينة والأخرى، كما حدث في غضون معركة سيف القدس أخيرا، بينما تتراجع التغطية الإعلامية عنهم بعد مضي بضعة أيام على انتهاء الاعتداء الصهيوني، وبعد التأكد من استقرار الأوضاع الأمنية. حيث يعتبر تراجع الاهتمام الإعلامي أمرا غريبا، نظرا إلى تنوع الاعتداءات الصهيونية على القطاع، بل ويظل خضوع قطاع غزة إلى أطول حملة إجرامية عرفها التاريخ البشري الحديث بحدّه الأدنى. وهنا الحديث عن حصار غير إنساني فرضته الدولة الصهيونية منذ سيطرة حركة حماس على القطاع في يونيو/ حزيران من العام 2007، وهو ما يفرض على سكان القطاع مصاعب جمّة، يستحيل تحمّلها على امتداد هذه الفترة الطويلة جدا، فضلا عن تحمّلهم آثار العدوان الصهيوني العسكري دورياً، وتحمّلهم القيود الصهيونية الأخرى، وتحمل قرارات سلطة رام الله وجمهورية مصر العربية وممارساتهما المتماهية مع سياسات الحصار الصهيونية للأسف.

يعلم الجميع ما يتعرّض له قطاع غزة بحكم طول زمن الحصار، وتعدّد حملات الاعتداء العسكري صهيونيا. لكن ونتيجة تحوّل الحملات الإجرامية العسكرية الصهيونية إلى مناسبة لاجتذاب الاهتمام الإعلامي بالقطاع وسكّانه، بات لقطاع غزّة صورة نمطية يصعب الخلاص منها على الرغم من محدوديتها، إذ تم ربط القطاع بشكل تلقائي بحركة حماس، وكأنهما وجهان لعملة واحدة، وهي صورة نمطية خاطئة لا يصح الاستكانة لها، أولا بحكم عدم صحّتها، كما كشفت استطلاعات الرأي التي رصدت توجهات سكان قطاع غزة في فترة الإعداد للانتخابات، موضحةً مدى تنوع انتماءات سكان القطاع السياسية وتوجهاتهم، بل وكشفت عن حجم تراجع شعبية حركة حماس داخل القطاع. طبعا قد يقول أحدهم إن الحركة قد استعادت جزءا مهما من شعبيتها بعد معركة سيف القدس، وهو احتمالٌ قائم وربما صحيح، لكنه لا ينتقص من خطيئة ربط كامل سكان القطاع بحركة حماس.

أما ثاني أسباب خطأ هذه الصورة النمطية، فيعود إلى أنها صورة قد عمّمتها الدولة الصهيونية، نعم الدولة الصهيونية التي تصر على ربط القطاع وسكانه بحركة حماس بصورة تلقائية، بغرض تبرير جرائمها المتواصلة والمستمرّة بحق القطاع، من الحصار إلى قصف المنازل والمدارس والمشافي والشوارع، ما يتسبّب في قتل المدنيين يوميا، نعم يوميا، فتراجع كفاءة القطاع الصحّي وقدراته تتسبب في قتل الفلسطينيين يوميا نتيجة غياب القدرات العلاجية أو محدوديتها، بما يقتل الأطفال والرضع، وهذه بكل تأكيد مسؤولية الاحتلال أولا وأخيرا. وثالثا كون هذه الصورة الخاطئة هي أحد ذرائع قطبي الانقسام الفلسطيني، التي تستخدمها حركتا فتح وحماس ذريعة لتمسّكهم بسلطة شكلية وهامشية، «حماس» في غزة و«فتح» في الضفة، فكل منهما يروّج رواية تربط سكان المناطق التي يسيطرون عليها بهم مباشرة.

وكذلك نلحظ تجليا خطيرا آخر لتعميم هذه الصورة النمطية عن قطاع غزة، تجليا ينتقص من فاعلية القطاع النضالية، الأمر الذي يتجاهل القيمة المضافة من نضال سكان القطاع، من خلال ربط هذا النضال بمظاهر المقاومة العسكرية فقط، وتحديدا بنشاطات حركة حماس العسكرية، في تكرار سمج للأسطوانة نفسها التي ترى في غزة «حماس» وفي «حماس» غزة. في حين يخوض سكان قطاع غزة نضالا يوميا غير ملحوظ بالعين المجرّدة للمراقب الخارجي غير المعني بالتدقيق، نظرا إلى غياب مظاهر الصدام والاشتباك اليومي مع مؤسسات الدولة الصهيونية، أو مع جيش المستوطنين، كما في النماذج النضالية الأخرى في باقي أرض فلسطين التاريخية. حيث ساهم القطاع ويساهم بفاعلية كبيرة في فضح ممارسات التطهير العرقي الصهيونية على مستوى فلسطين كاملة، متخذين من حصار القطاع غير الإنساني نموذجا لها. بل يمكن القول إن نضالهم قد مهّد الطريق لفضح حملات التطهير العرقي الصهيونية الممارسة في أحياء مدينة القدس، وتحديدا في حي الشيخ جرّاح وحي سلوان. وكذلك لهم جهود حثيثة في نشاطات حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، من دون أن ننسى مسيرات العودة وغيرها من النماذج النضالية التي تتطلب بحثا عميقا ومنفصلا لحصرها وإبرازها وإعطائها حجمها الذي تستحقه، والتي كان جديدها، قبل بضعة أيام، على حدود قطاع غزة، خلال المسيرات التي انطلقت يوم السبت، 21 أغسطس/ آب الحالي، رفضا لاستمرار الحصار، وبهدف إحياء الذكرى 52 لإحراق المسجد الأقصى.

> معاناة القطاع وسكانه، ونضالات القطاع وسكانه، تفصيل ثانوي لا يرى بالعين المجرّدة، لصالح مركزية حماس

إذا هناك ربط قسري بين قطاع غزة وشكل نضالي وحيد، هو النضال العسكري، انطلاقا من سيطرة حركة حماس على القطاع، وانعكاسا لعمق الصراع الحمساوي - الفتحاوي. تماما كما يتم ربط العمل العسكري بحركة حماس فقط، على الرغم من مشاركة غالبية فصائل العمل الوطني بهذا الشكل النضالي، بما فيها الكتائب التي تتبع حركة فتح داخل القطاع أو بعضها على أقل تقدير. وعليه، نلحظ تبنّي مواقف متسرّعة من هذا الشكل النضالي، تبعا للموقف من حركة حماس أو نتيجة أخطاء في إدارة المعارك الميدانية أو السياسية، تضع مكتسبات المعركة الميدانية في جعبة بعض القوى الإقليمية، أو في جعبة «حماس»، من دون أن تنعكس، ولو بشكل بسيط، على أوضاع مجمل الفلسطينيين أو أوضاع سكان قطاع غزة، كما نلاحظه من متابعة أوضاع القطاع وسكانه.

من ذلك كله، تصبح معاناة القطاع وسكانه ونضالات القطاع وسكانه مجرّد تفصيل ثانوي لا يرى بالعين المجرّدة، لصالح مركزية حركة حماس بالصورة، مركزية يريد منها معارضو الحركة وأعداؤها اعتبارها ذريعة لاستمرار انتهاكاتهم بحق القطاع وسكانه، في حين تريد منها حركة حماس بوابة لولوج نادي اللاعبين المحليين والإقليميين، وربما الدوليين. وبالتالي، يدفع القطاع وسكانه ثمن توافق جميع اللاعبين والفاعلين من أعداء «حماس» ومعارضيها إلى مؤيديها وداعميها، على تهميش القطاع وسكانه، عبر تنميط صورة مغلوطة عنه، وتناسي قدراته وطاقاته النضالية التي لا تنبض. في حين اعتقد أن واجبنا الوطني والإنساني يقتضي نقل صورة القطاع الحقيقية، عبر إبراز حجم الإجرام الصهيوني اليومي بحقه وحق سكانه أولا، وفي إبراز قيمة النضال الشعبي داخل قطاع غزّة ثانيا. وفي دعم جميع أشكال النضال الشعبي داخل قطاع غزة ثالثا، بكل الوسائل الممكنة والمشروعة، فتحييد سكان القطاع عن مجمل فعاليات النضال الشعبي الفلسطيني هدف صهيوني بالدرجة الأولى. وللأسف قد يكون هدف القوى الفصائلية المهيمنة على مجمل المشهد الفلسطيني، وفي مقدمتهم حركتا فتح وحماس.

(كاتب فلسطيني)

ما يخبرنا الأولمبياد عن المنافسة بين الصين وأميركا

رضوان زيادة

تابع الملايين في العالم الألعاب الأولمبية التي جرت، أخيرا، في طوكيو ثلاثة أسابيع، وضمت هذه المرة 33 لعبة بمستويات مختلفة وفئات مختلفة أيضا، فضلا عن الشغف في مشاهدة «أبطال العالم» مجتمعين للتنافس في ألعاب مختلفة، حيث الأرقام متقاربة والمنافسة على أشدّها. كان الممتع لي المنافسة العالمية بين الصين وأميركا التي أصبحت الألعاب الأولمبية إحدى ساحات هذه المنافسة. ودوماً كانت الألعاب الأولمبية ساحة للتنافس الدولي منذ تأسيسها في بداية القرن الماضي، وازدادت حدّة هذا الأمر في سنوات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حيث أصبح ينظر إلى التفوق في عدد الميداليات تفوقا أيديولوجيا وسياسيا في نوعية الحياة بالنسبة للمجتمع وقوته. وكان ضحايا هذا التنافس أبطال كثيرون، ربما كان أشهرهم ناديا من رومانيا التي أصبحت أيقونة في الجمباز، وكان تشاوشيسكو يتفاخر بها دوما، قبل أن تنشقّ وتقدم طلب اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، وغيرها من أمثلة كثيرة. ولذلك تستحضر كل من الصين وأميركا اليوم هذه المعركة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفائه تقريبا من المنافسة الدولية كلياً، على المستويين، الاقتصادي والسياسي، وتحول روسيا إلى لاعب إقليمي يهوى التخريب، بغرض تأكيد الحضور، أو كما وصف الرئيس الأميركي الأسبق، أوباما، الرئيس الروسي بوتين، في مذكّراته «أرض موعودة»، بأنه «زعيم عصابة يمتلك مقعداً دائما في مجلس الأمن».

تمثل الصين اليوم تحدّيا كبيرا اقتصاديا ودوليا للولايات المتحدة، فهي قوة صاعدة، ولديها طموح في التأثير الدولي والمنافسة تهدّد بها السيطرة الأميركية المطلقة. ولذلك شاركت الولايات المتحدة والصين بأكبر عدد من المشاركين في أولمبياد طوكيو، بهدف الحصول على أكبر عدد من الميداليات. الصين، وعلى مدى عقدين، بدأت تأخذ هذا الأولمبياد على محمل الجدّ، كي تثبت حضورها على المنافسة الدولية، بل وتفوقها. فقد أنشأت ما تسمى المدارس الرياضية الحكومية التي هدفها تخريج أكبر عدد من الرياضيين الذين يستطيعون المنافسة في الأولمبياد، والهدف هو الحصول على أكبر عدد من الذهب، لتحقيق «مجد الأمة الصينية»، كما قال أحد المدربين الصينيين.

ولذلك أشركت الصين 413 رياضيًا في طوكيو، وهو أكبر عدد منذ أولمبياد بكين في عام 2008، بهدف الوصول إلى قمة عدد الميداليات الذهبية، حتى لو كان الجمهور الصيني قلقًا بشكل متزايد من التضحيات التي يقدّمها الرياضيون الفرديون. حيث ظهرت تقارير عديدة عن حرمان الأطفال من طفولتهم بين أهليهم، بهدف صنعهم أبطالا أولمبيين. وقد أثارت حادثة البطل الصيني في رفع الأثقال، والذي طلب من صحافي أجنبي أجرى معه مقابلة أن يتصل بأمه، ويخبرها أنه في طوكيو وينافس على الميدالية الذهبية. وقد أثارت هذه الحادثة شكوكا وأسئلة كثيرة بشأن الأبطال والبطلات الصينيات وطريقة صنعهم ودورهم في الحياة العامة في الصين، بعد عودتهم محملين بالذهب .. والنظام الصيني يعتمد على النموذج السوفيتي في صنع أبطال الذهب، على الدولة في استكشاف عشرات آلاف من الأطفال، لتلقي تدريب بدوام كامل في أكثر من ألفي مدرسة رياضية تديرها الحكومة. لتعظيم حصادها الذهبي، ولذلك ركّزت بكين في استراتيجيتها في الحصول على الذهب على الرياضات الأقل شهرة، والتي تعاني من نقص التمويل في الغرب أو الرياضات التي تقدّم ميداليات ذهبية أولمبية متعدّدة، فليس من قبيل المصادفة أن ما يقرب من 75% من الميداليات الذهبية الأولمبية التي فازت فيها الصين منذ عام 1984 كانت في ست رياضات فقط: تنس الطاولة والرماية والغوص وكرة الريشة والجمباز ورفع الأثقال. أكثر من ثلثي الميداليات الذهبية في الصين جاءت بفضل بطلات، وحوالي 70% من وفدها في طوكيو من النساء.

> أشركت الصين 413 رياضيًا في طوكيو، أكبر عدد منذ أولمبياد بكين في 2008، للوصول إلى قمة عدد الميداليات الذهبية

كان رفع الأثقال للسيدات، والذي أصبح رياضة ميدالية في دورة ألعاب سيدني 2000، هدفًا مثاليًا لاستراتيجية الميدالية الذهبية في بكين. هذه الرياضة نادرة تماما في الغرب والولايات المتحدة تقريبا، فالنساء في الغرب يجب أن يتبارين للحصول على التمويل، من أجل التدريب، لكنهن في الصين يحصلن على التدريب بالمجان، ولذلك ومع فئات الأوزان المتعدّدة، قدّم رفع الأثقال للسيدات أربع ميداليات ذهبية للصين وحدها. بالنسبة للطبقة الوسطى في الصين، لا يهم أن رفع الأثقال ليس له جاذبية جماهيرية في الصين، أو أن الفتيات قبل سن المراهقة اللائي دخلن النظام لم يكن لديهن أي فكرةٍ عن وجود مثل هذه الرياضة.

معظم الدول حريصة على المجد الأولمبي. استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الألعاب ميدانا لمعركة الحرب الباردة بالوكالة. لكن هوس بكين بالذهب مرتبطٌ بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، والتي كان يُنظر إليها قوةً ثورية، من شأنها عكس قرون من الانحلال والهزيمة من القوى الأجنبية. وأول مقال كتبه زعيم الثورة الشيوعية، الرئيس ماو تسي تونغ، كان عن الحاجة إلى رفض فكرة أن الصين هي «رجل آسيا المريض». ولذلك هناك حاجة دائمة لتنمية عضلاتها الفكرية والفيزيائية. قاطعت بكين الألعاب الصيفية حتى عام 1984، لأن منافستها تايوان كانت تحمل اسم جمهورية الصين، حتى تم تغيير اسم تايوان إلى تايبيه الصينية. وفي 1988، فازت الصين بخمس ميداليات ذهبية أولمبية. وبعد عقدين، عندما استضافت بكين الألعاب، تجاوزت الولايات المتحدة لتتصدّر قائمة الذهب.

ضاعف المسؤولون الرياضيون الصينيون جهودهم، حتى لو كان عدد متزايد من الآباء من الطبقة المتوسطة غير مستعدين لتسليم أطفالهم إلى الدولة لتهيئتهم رياضيين، فواصلت بكين خططها وبرامجها التصنيعية في التايكوندو والتجديف والإبحار وغير ذلك. تم إرسال الأطفال الذين كان في مقدورهم رمي الرصاص على راحة أيديهم إلى الرماية، تم توجيه فتيات الريف اللائي لديهن أجنحة رائعة لرفع الأثقال. وهكذا نجحت الصين في التفوق في عدد الميداليات الذهبية حتى اليوم الأخير، عندما تفوقت عليها الولايات المتحدة بميدالية ذهبية واحدة، كانت لراكبة الدراجات الأميركية في المضمار. وهكذا حصلت أميركا على 39 ميدالية ذهبية بمجموع 113 ميدالية، وحصلت الصين على 38 ميدالية ذهبية بمجموع 88 ميدالية، فاقتربت من تحطيم السيطرة الأميركية على الأولمبياد، وتستطيع المفاخرة أن نموذجها بالعيش وافق الحلم الأميركي أو تجاوزه.

(كاتب سوري في واشنطن)

عداءان اميركي وصيني يتنافسان في سباق 100 متر في اولمبياد طوكيو 1/ 8/ 2021 (Getty)

كاريكاتير

سعد المهندي

الحق على لبنان وليس على الطليان

جيرار ديب

«كل الحق على الطليان» مثل منتشر في عالمنا العربي، يرمي المسؤولية التي يرتكبها العربي على غيره. وفي لبنان بعد الأزمة الكبيرة التي سقط فيها البلد، تحديدًا بعد ثورة 17 تشرين الأول 2019، أخذ اللبناني يفتّش عمّن يلقي عليه اللوم على ما وصل إليه من انهيار، من دون أن يلتفت إلى ذاته، ويقوم بنقد ذاتي لما جنت يداه.

بدأت وزارة الصحة العامة اللبنانية معركتها مع المستودعات والشركات الكبرى. هذا ما أكده وزير الصحة، حمد حسن، معلنًا انتهاء فترة السماح التي حدّدتها الوزارة للشركات المستوردة بعشرة أيام. وقال إن المداهمات ستكون شاملة، مسنودة بمعطيات واضحة ودقيقة، يتيحها نظام التتبع الإلكتروني. جاء قراره بعد عمليات ضبط لمستودعات تخزّن فيها الأدوية التي انقطعت من السوق، بغرض تهريبها وبيعها للخارج، لجني أرباح خيالية. وجاء القرار منسجمًا مع مداهمات الأجهزة الأمنية ومصادراتها في المحطات وأماكن تخزين المشتقات النفطية، التي يحرم منها المواطن، ما يجعله يقف ساعات طوال لتعبئة سيارته من البنزين، أو حتى حجب مادة المازوت عن المستشفيات والشركات والمعامل وغيرها، ما يغرق البلاد في أزمةٍ تهدف إلى الوصول إلى فوضى عارمة، ناهيك عن احتكارات للمواد الغذائية والاستفادة من سعر دعمها من الدولة، لإعادة بيعها بأسعار جنونية بغية كسب الأموال.

لا تنتهي فصول الاحتكارات والتخزين وحرمان اللبناني أخاه اللبناني من أدوية للأمراض المستعصية، أو من مادة المازوت للكهرباء، أو أي مادة حياتية أخرى، فالجشع والطمع عند المحتكر باتا من دون حدود، وكذا العبثية في التخزين والتهريب والبيع في السوق السوداء. وفاقت قدرة اللبناني على الاستمرار في الحياة، فالانتحار بات عنوان المرحلة، بسبب يأس اللبناني من الاستمرار مذلولًا ومهانًا. ليس الحق على الطليان هنا، بل على اللبناني الذي يستغل الأزمات ليحتكر ويهرّب، متجاهلًا آلام أخيه اللبناني ومعاناته ووجعه. الحق كل الحق على حامي المحتكر، وحاضنه، من دون أن تتم محاسبته وسوقه إلى العدالة، ليكون عبرة لغيره، فلا تكفي المصادرة أو الإغراق بالشمع الأحمر، بل تجب محاكمة المحتكرين، وينبغي فتح أبواب السجون لهم، لأنهم يساعدون في تعميق الانهيار الذي وصل إليه لبنان.

وكأن اللبناني لا يكفيه احتكار اللبناني له، لتأتي النزاعات الحكومية المستفحلة وعدم تشكيل حكومة إنقاذية تحاور المجتمع الدولي، وتوقف النزيف الكبير للبنان، فالكيدية السياسية اليوم ستطيح حكومة الرئيس المكلف، نجيب ميقاتي، والأمر لن يتوقف هنا، إذ علمت مصادر وزارية أن صندوق النقد الدولي يتجه إلى التريث في تحويل مبلغ الـ 860 مليون دولار إلى لبنان، من ضمن برنامج وحدات حقوق السحب الخاصة الذي قيمته 650 مليار دولار توزع على 190 دولة أعضاء في الصندوق، وذلك في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة، على أساس أن الحالية لتصريف الأعمال، مع العلم أن هناك شروطًا وضعت للاستفادة من المبلغ المخصص للبنان.

مرّ على استقالة حكومة الرئيس دياب أكثر من عام، ولم يستطع المسؤولون في لبنان تشكيل حكومة إنقاذية وفق مبادرة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لإخراج لبنان من عنق زجاجة الانهيار، فالكيدية السياسية، وانغماس بعض الأطراف بالصراعات الإقليمية، ورفض فكرة الحياد الإيجابي التي طرحها البطريرك الماروني، بشارة الراعي، جعل من لبنان خصمًا للدول الغربية والعربية التي قطعت كل أشكال الدعم عنه، وتركته يغرق في مستنقع الانهيار. أمام كل ما يعيشه اللبناني، لا يمكنه رمي اللوم على الطليان في أزماته التي وصل إليها، بل عليه إعادة مراجعة حساباته ومواقفه، ليدرك أن الحقّ عليه، وحده من يحمل مسؤولية سقوط بلاده، فانتماؤه اللامحدود إلى زعيمه جعل منه فردًا لا قدرة له على المحاسبة، فقد هرّب المسؤول في عمق الأزمة مليارات الدولارات من لبنان إلى الخارج، من دون أن نسمع صوتًا معارضًا له، أو احتجاجات شعبية تطالبه باستعادة الأموال المهرّبة أو حتى المنهوبة، فتخلي الشعب عن دوره بالمحاسبة سمح للمسؤول بالتفنن في هدر المال العام وسرقته.

> الحق على حامي المحتكر، وحاضنه، من دون محاسبته وسوقه إلى العدالة

أيضًا، يقع الحق كل الحق على اللبناني، وليس على الطليان، في استغلال الأزمات واحتكار السلع الأساسية وبيعها بأسعار خيالية تفوق قدرة اللبناني على الشراء، ما جعله يتخلى ليس فقط عن الكماليات، بل عن الأساسيات أيضًا، ليأتي تقرير «يونيسف»، ويعرض الواقع المزري للبناني، حيث بات 70% من الشعب على أبواب الفقر.

عذرًا أيها اللبناني. أنت من يتحمّل المسؤولية في انهيار البلاد، وليس العقوبات الأميركية ولا المقاطعة العربية، ولا مصادرة إيران قرار الحرب والسلم في الحرب الإقليمية الدائرة.

(كاتب لبناني)

ليس قيس سعيّد بل من فرعنوه

معن البياري

صحيحٌ أن الخبر هو قيس سعيّد، ماذا سيفعل، أو على الأصح ماذا ينوي أن يفعل. بماذا يفكّر، وعلى أي مزاجٍ يقيم، وسيأخذ البلاد عليه. صحيحٌ أن الرجل يزدري الجميع، ويدّعي احتكار الصحّ والصواب، وأن في باله «موّالاً»، سيُحدِث بموجبه التغييرات التي يراها في نظام الانتخابات، وتاليا في الدستور الذي أقسم اليمين على احترامه، ثم صار يحتقره. صحيحٌ أن ربّ العزة وحده يدري سقوف الأزمنة المضمرة في قول الرئيس «إلى إشعار آخر» ستبقى عليه إجراءاته وتدابيره الاستثنائية. صحيحٌ هذا كله وكثيرٌ غيره، ولكن الموضوع في الحالة التونسية الراهنة لم يعد قيس سعيّد، وإنما الساكتون عما يشرّق فيه ويغرب، وهو يعمل ما يراه في الدستور والبرلمان والحكومة، وفي ما تقع عليه عيناه، المهادنون، الممالئون، المنتقدون بخفر وحياء، الغاضبون قبل شهر من إجراءاته، ثم صاروا يطالبونه بالالتزام بالمسار الديمقراطي (عذرا لهذه النكتة)، ثم تفهّموا ما فعل. ولقائل أن يقول إن هذا كلام تقليدي سيّار، كأنه تأويلٌ للمثل الذائع، عن الذين فرعنوا الفرعون. ولكن، هذا دقيق، ويطابق اللفظُ فيه منطوقه، فالفرعون التونسي لم يصادف سخطا عمليا، جبهة قوية، قوى ديمقراطية حقيقية، تعتصم أمام قصر الرئاسة في قرطاج، أو ترابط في شارع الحبيب بورقيبة، وتطالب بعزل الرئيس الذي اعتدى على الدستور، وازدرى المؤسسات، ويذهب في البلاد إلى مجهولٍ يوافق هواه، ولم يتبع الوسائل الديمقراطية المعمول فيها من أجل ما يقترحه من إصلاح في النظام السياسي الماثل.

يخبرنا أصدقاء وزملاء في تونس بأن مزاج الشارع العام في تونس يساند قيس سعيد. ولا يدري صاحب هذه الكلمات مقادير الدقة في هذا، ولكن حتى إذا صحّ، فإن المشهد لا يتعلق بفريق كرة قدم، ولا بتشجيع نادٍ رياضي، ولا بالتصفيق لمغن محبوب، إنما بتونس نفسها، مستقبلها وراهنها، حيث الأداء الاقتصادي ومؤشراته غير مطمئنة، والأوضاع المعيشية مقلقة، سيما في الأطراف. وإذا جاز الطخ في تعيين المسؤوليات عن هذا الحال على من تولوا مواقع المسؤوليات العديدة في الحكومات التي تتالت بعد خلع الثورة بن علي في مفتتح 2011، وإذا جاز التباري في القول إن حركة النهضة مسؤولة بهذا المقدار عن بؤس الحال، فذلكما لا يعنيان أبدا أن الشخص المهووس بذاته، المتعالم على الجميع، هو خشبة الخلاص والإنقاذ، هو صاحب الحل المشتهى الذي سيأخذ تونس إلى ما يريد التوانسة لبلدهم. لا شاهد ولا دليل من أي نوع يسوق إلى أن قيس سعيّد هو الكفاءة الاستثنائية التي لديها الرؤية العملية لإنعاش دورة اقتصادية ملحة، ولا لتأطير نظام سياسي يوازي بين حريات عريضة في دورة انتقال ديمقراطي وأداء مرض من الدولة في قطاعات الخدمات والصحة والتشغيل و.. إلخ. لم يمنحنا الرئيس الذي ترشّح لموقعه هذا ضد إرادته، على ما أخبر التونسيين، على ما قال مرّة. يبيع الرجل كلاما في كلام، يصلح لكتاب المسرح، ولا ينفع مواطنيه في شيء، إلا إذا اعتبرنا أن زجلياته عن الفساد والفاسدين منجزات عظمى. ثمّة جفّافٌ ظاهر، ومروّع ربما، في الملعب السياسي الفارغ في تونس، ليس من قوى حقيقية، ديمقراطية منظورا وممارسة، لا ترهن مواقفها بشعبويات عابرة ومرتجلة، ليس ثمّة أي فاعلية لأحد يمكن أن ترجرج الخيلاء التي يمكث عليها قيس سعيد، وهو يشرح الدستور كما يريد، وهو يحتكر تعيينات المناصب الأمنية، من أجل ولاءات شخصية مضمونة. ولما كان بعض التوقع إن الاتحاد التونسي العام للشغل سيكون جدارا قويا أمام سعيد، فالذي تبيّن أنه صار من لبنات جدار سعيد نفسه أمام ناقديه القلائل. والبادي أن حركة النهضة متعبة جدا، تستشعر في نفسها قلة حيلة، وربما لا تسعفها أحوالها التنظيمية الداخلية على قيادة حركة جماهيرية ميدانية لا تكتفي بالطلب من قيس سعيد أن يرعوي، وإنما أن يرحل. .. إذن، الأنسب أن نتوقف عن الاستسلام لغواية الكلام والكتابة عن قيس سعيد، ولا لغواية قراءة الجديد عنه، من قبيل الذي أخبرتنا به فيفيان لي في «نيويورك تايمز» قبل يومين، وقد كتبت إن هذا الرئيس كان إبان مزاولته التدريس في الجامعة يحذر الطلاب في أول يوم تدريس، لكي يتأكد من صمتهم المطبق. وهو الآن لا يستمع إلا للقلة (ومنهم زوجته).

أفغانستان: تمنياتنا وعقلنا

بيار عقيقي

خرجت تحليلاتٌ شتّى خلال الأسبوعين الأخيرين لمناقشة تطورات أفغانستان. قد يحلو لبعضهم الذهاب في مخيلته، لا في إطار قراءته الوقائع السياسية والعسكرية ضمن مفهوم جيوبوليتيكي ما، بل في إطار تلبية أمانيه، إلى حدّ يُصبح معها سماع أو قراءة منهجيةٍ تفكير مضحكة، لا تشبه أياً من المنطق. في السابق، كان أنصار هذه الفئة أقليةً في عالم أكثر واقعية، إلا أنهم تحوّلوا إلى أكثرية تدريجياً. لا يعود السبب إلى تراجع أصحاب التفكير الواقعي، بل إلى تطرّف أصحاب الفكر الأيديولوجي، دينياً كان أم سياسياً، بشكل لا يسمح لعقلانية التفكير بالبروز. ومع أن مثل هذا السلوك معروفٌ منذ القدم، إلّا أن تطوّره أصبح مدعاة للقلق، ومبعثاً لإثارة المخاوف حول منهجية التفكير وطُرُقه وتأثيراته السلبية على المستقبل، خصوصاً مع تطور وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت.

في الملف الأفغاني مثلاً، يتحدّث عديدون عن صدام حركة طالبان والولايات المتحدة، بينما على أرض الواقع حرس الثنائي مطار حامد كرزاي في كابول، قبل انفجاري أول من أمس الخميس. يقول بعضهم عن الانسحاب الأميركي من هناك: «سيُغيّر وجه العالم وسيُحطّم أميركا»، بينما تتحدّث الحركة عن علاقاتٍ مستقبليةٍ مع الولايات المتحدة، وعن عدم السماح ببقاء البلاد قاعدة لشنّ الهجمات على الأميركيين، وصولاً إلى لقاء مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، مع رئيس المكتب السياسي لحركة طالبان، عبد الغني برادر، في كابول يوم الإثنين الماضي. دائماً، على الإنسان أن يفصل بين تمنياته والواقع، لأن مزجهما سيؤدّي إلى تشكيل أدوات تفكير غير منطقية ولا سليمة، وسينعكس ذلك بتشكيل خوارزمية نفسية . اجتماعية في تعاطيه مع محيطه الضيّق (العائلة)، مروراً بالمحيط الأكبر (مكان السكن)، وصولاً إلى المحيط الواسع (العمل، الزملاء، الحياة الاجتماعية..). هذا النوع من التفكير، المبني على تغليب التمنّيات على القراءات الواقعية، سيؤدّي إلى تطرّف الشخص في الانفعالات الناجمة عن موقف أو رأي أو حدث متعلق بموضوع ما. لنفرض مثلاً أن هناك شخصين يتابعان ملف أفغانستان. سيقول أحدهما: أميركا هُزمت شرّ هزيمة أمام «طالبان» واندحرت ذليلة. أما الآخر، فسيذهب في تحليله إلى مكان مختلف، بالقول إن أميركا رمت قنبلة في قلب الوسط الآسيوي ستُنهي أدوار دول محدّدة. في الحالتين، أخرج الشخصان تمنياتهما في أفغانستان إلى العلن، لكن الواقع مغاير تماماً. يبدأ الأمر بفهم سلوك الولايات المتحدة أولاً، المعاكس لأدبيات «الربح والخسارة» البديهية، بل تتعدّاها إلى كيفية «الخروج من الباب للدخول من الشباك». خرج الأميركيون من سايغون . فيتنام في 1975، لكنهم عادوا من المدخل الاقتصادي، محقّقين اختراقات واسعة في الخواصر الصينية. وثانياً، علينا فهم تفكيرنا، نحن القاطنين في الشرق الأوسط، الذين نردّد نظرياتٍ محدّدة أو نعلك مفاهيم غير واقعية في سياق ما، ونبقى مقتنعين بها، على الرغم من عدم صوابيتها، فقط لأنها تلتقي مع رغبتنا لا عقلنا.

ليست المشكلة في تصديق أمثال هذه الفئة من الناس أو في إقناع الجمهور، بل في أن التطور المتسارع في تقنيات التلفزيون أو وسائل التواصل الاجتماعي يسمح في تشكيل خبر غير موجود، مع إبراز تفاصيله، وبناء الحراك السياسي عليه، وصولاً إلى تحقيق النتيجة الأساسية من تركيبه. في الواقع، تطوير هذه التقنيات من دون تحصيننا من الأخبار غير الصحيحة، سيؤدّي إلى ترسيخ دور الشائعة التي تسقط عادة في اليوم التالي من ترددها بسبب سرعة اتضاح عدم حقيقتها، إلا أنها مع هذه التقنيات ستُصبح أكثر إقناعاً، تحديداً حين تُرفق بتحليل ما، خصوصاً لدى جمهورٍ ليس مطلوباً منه تغيير رأيه إذا كان مقتنعاً، بل عدم إهانة عقله في أثناء بحثه عن الحقائق، ويرفض تلقائياً كل أنواع التحليل المبني على تخيلاتٍ، لا وقائع، في سياق عملية فرز عقلية.

مقتل الجزائريّ جمال بن إسماعيل... وكلب بافلوف

رشيد حمليل

الجريمة الشنعاء التي ذهب ضحيّتها الشّاب الجزائريّ جمال بن إسماعيل (38 سنة) من مدينة مليانة (80 كم غرب العاصمة) يوم 11 أغسطس/ آب الجاري، والتي تابع الجزائريون تفاصيلها المروّعة، ونقلت تفاصيلها معظم وسائل الإعلام العالميّة لوحشيّتها، ذكّرتني بقصّة مقتل لوني، مدير سجن الباستيل في أثناء الثّورة الفرنسيّة. بعدما استولت جماعة من الثّائرين على السّجن، أحاط بعض من أفرادها المدير، وانهالوا عليه ضربًا، وكلّ واحد منهم يقترح إمّا شنقه أو ضرب عنقه أو ربطه في ذيل فرس حتى الموت، وبينما المدير يحاول الهروب من بطش الثّائرين، رفس أحد أفراد الجماعة، فاقترح أحدهم بأن يقطع المضروب رأس الضارب، فوافقت الجماعة. وحسب أحد الرواة، كان المضروب طبّاخا أبله عاطلا عن العمل يُدعى دينو، ذهب إلى «الباستيل» لينظر ماذا يجري هناك، فلمّا سمع ما أجمعت عليه الجماعة، اعتقد أنّه سيؤدّي واجبًا وطنيًا، فتناول من أحد أفراد الجماعة سيفا غير مشحوذ، وضرب به عنق المدير، غير أنّ السّيف لم يُعط أيّ نتيجة، فأخرج من جيبه سكّينا صغيرة، وبدأ في قطع جسم المدير حتى الموت، بعدها فصل جزّار، اسمه ماثيو جوف جوردان، رأس المدير عن جسده، ووضعه فوق قضيب، وجاب به شوارع العاصمة باريس.

كشفت جريمة قتل جمال بن إسماعيل أنّ المغدور به لم يكن وحده الضّحيّة، إنّما كانت الجماعة التي شاركت في الجريمة الضّحيّة الثّانية، وكان المواطن الجزائريّ الضّحيّة الثّالثة. وتؤكد المقالة هنا أوّلاً هنا على نقطة قانونيّة مهمّة، أنّها تستثني الأفراد الّذين قبضت عليهم قوّات الأمن، واعترفوا صراحة باقترافهم الذّنب، وبانتمائهم إلى جماعة الحركة من أجل الاستقلال الذّاتيّ لمنطقة القبائل (MAK)، أو لحركة رشاد، اللّتين وضعهما القانون الجزائريّ على قائمة المنظّمات الارهابيّة، باعتبار أنّ القضيّة قيد التّحقيق وبين أيدي العدالة.

الضّحيّة الثّانية لهذه الجريمة الجماعة نفسها التي كانت حاضرة في مسرح الجريمة، سواء الأفراد الذين حرّضوا على القيام بذلك الفعل اللاإنسانيّ، أو الذين صوّروه، أو أشادوا بهذه الجريمة، أو نشروها عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، أو روّجوا كلّ ما له علاقة بها، سواء بالكتابة، أو بالصّورة، أو بالفيديو، من دون نسيان الذين سجّلوا حضورهم في ساحة الجريمة ولم يفعلوا أيّ شيء، باعتبار أنّ كلّ قوانين العالم تُجَرّم كلّ شخص لا يقدّم يد المساعدة لآخر يوجد في حالة خطر.

يستحيل، بحسب علم النّفس وعلم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال، اعتبار أفراد هذه الجماعة جُناة أو مساهمين في الجريمة. بالنّظر إلى الدّوافع والأهداف والظّروف التي أحاطت بالجريمة، بل إنّنا ساعتها لو سألنا أيّا من الحاضرين عن رأي الدّين في ما وقع، لأجابنا بأنّه القصاص الإلهيّ العادل.

الثّابت أنّ الحضور في ساحة الجريمة كانت قلوبهم ميّتة ومختوم عليها، وعقولُهم متحجّرة. ومعلومٌ أن العقل المتحجّر تتوقّف لديه مَلَكَة التّفكير، ويؤمن فقط بصحّة كل ما في عقله، وهذه العقول كانت انعكاسا صارخًا لرأي عامّ لأقليّةٍ مُنقادةٍ أرادت القيام بفعل معبّر عن أغلبيّة الجزائريين الّذين كانوا يطالبون وبشدّة، عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ ووسائل الإعلام العموميّة منها والخاصّة، بتسليط أقسى العقوبات على كلّ من تسبّب في إشعال حرائق الغابات، وذهب كثيرون إلى حدّ المطالبة ليس فقط بإنزال أقصى العقوبات، إنّما اعتبروا أنّ القصاص العادل الوحيد هو إحراقهم.

حالة الانفعال التي كان عليها أفرد تلك الجماعة شبيهة بالتي ذكرها ج. سارجنت في كتابه «علم النّفس الحديث»، عندما وصفها بأنّها محرّك حقيقيّ لغرائز الأفراد التي تشكّل جزءا من بنيتهم العقليّة التي صوّرت لهم أنّ الانتقام من المرحوم جمال بن إسماعيل، باعتباره مجرما أحرق الزّرع والنّسل، واجب وطني، وقد أسهب سارجنت في ذكر أمثلةٍ كثيرةٍ عن جرائم ارتُكبت باسم الوطنيّة وتحت شعار التّضحية من أجل الوطن وأمنه، وذكر أنّ أرواحا عدّة أزهقتها الجماعات، بعدما خُدّرت بعاطفة الوطنيّة.

لا يمكن لأيّ جزائريّ، أن يُنكر أنّ الشّعب الجزائريّ يعيش في عنق الزّجاجة، ودخل في حالة هستيريّة بعدما ضاقت به السّبل، فلا استقرار سياسيًا، ولا نموّ اقتصاديًا، ولا استتباب أمنيًا، ولا مستوى معيشيا كريما. وزاد الطّين بلّة، زحف وباء كورونا الذي بات يحصد أرواح الجزائريين مع عجز السّلطات عن توفير الأوكسجين في تلك الفترة، رافقه انقطاع ماء الحنفيّات في أيام صيفٍ ملتهبة الحرارة، واشتدّ به الضّيق، لتكون الحرائق التي اشتعلت في مختلف المناطق، وأتت على الأخضر واليابس، وأودت بحياة عشرات النّاس القشّة التي قصمت ظهر البعير، وكان تأكيد التّحقيقات أنّ النّيران تتمّ بفعل فاعل بمثابة دعوة صريحة لبداية حملة قنص المتسبّبين في الحرائق. الحدث المروّع هذا ليس ميزة جزائريّة، أو خاصّيّة لمنطقة معيّنة، فقد أكدّت دراسات الباحثين الأميركيين أنيس وماير (A. B. Annis - MC. Meier)، أنّ الفرد عندما يُشحَن داخل جماعة يتحوّل إلى برميل بارود قابل للانفجار في أيّ لحظة. وأحسن مثال على ذلك الحملة الشّرسة التي قادها السيناتور الأميركي، جوزيف مكارثي، ضدّ الشيوعيين الأميركيين، مثلما لاحظ قبلهما الباحث إيبوليت تين (Hippolyte Taine)، أنّ اليعقوبيين في فرنسا استطاعوا، باسم الحرية والمساواة، إقامة استبداد، وتكوين محكمة شبيهة بمحكمة الاضطهاد.

أوحجت جريمة قتل جمال بن إسماعيل حالة شبيهة بالحملة المكارثية لدى المواطن الجزائريّ بلغت حدّ الهستيريا أمام هول ما وقع، وأصبح شغله الشّاغل تتبّع بدهشة وتعجّب وحيرة كلّ ما تنشره مواقع التّواصل الاجتماعيّ عن كلّ ما له علاقة بالجريمة، ويساهم في إعادة نشر كلّ ما تقع عليه عيناه، من دون تحقّق من مصداقيّة المصدر أو موضوعيّة المنشور ومدى صِدقه، ويتابع بشغف سلسلة التّحقيقات التي كانت تعرض متّهمين يعترفون بذنبهم.

الضّحيّة الثّالثة في مقتل جمال بن إسماعيل هو المواطن الجزائريّ الذي ذهب ضحيّة مواقع التّواصل الاجتماعيّ التي استماتت في نقل عدوى ضرورة التّصدّي ومجابهة كلّ متسبّب في الحرائق. والعدوى في علم الاجتماع هي الأصل في انتشار أفكار الجماعة، لا الحجج والبراهين، لأنّ الأفراد يؤمنون بالمثال أكثر من البرهان، والفرد في الجماعة كالحيوان يميل بطبعه إلى التّقليد، شرط أن يكون هذا التقليد سهلا. وبما أنّ الجماعة تتميّز معتقداتها بالخضوع الأعمى والتّعصّب الوحشي والإكراه في الدّعوة، فهي متجرّدة من التعقّل والتّأمل، ولا تستطيع التّمييز بين المعقول واللامعقول. وغالبا ما يكون اللامعقول أشدّ وقعا في النّفوس، وهي لا تتعقّل إلاّ بالتّخيّل، ولا تتأثّر إلا بالصّور التي تُفزعها وتجتذبها وتكون سببًا لأفعالها، والذي يؤثّر في خيال الجماعة أكثر هي تلك الصّور الأخّاذة الغامضة غير المصحوبة بشرح أو تفصيل، إذ إن تأثير صورة تمثّل جرما كبيرا أروع من صورة تمثّل مائة جرم صغير أو بسيط.

حوّل «فيسبوك» المواطن إلى كلب بافلوف، وأمسى وسيلةً لتضليل الحقائق وتعتيمها عن قصد أو عن غير قصد، بعدما اكتسب قابليّة تصديق شديدة لدى كثيرين من متتبّعيه، إلى درجة أنّ مراسل «بي بي سي» كتب «لا تزال مواقع التّواصل الاجتماعيّ في صدمة كبيرة بسبب حادثة قتل شاب جزائريّ وحرقه بعد اشتباه في إشعاله الحرائق». بمعنى أنّ هذه المواقع هي التي أصيبت بالصّدمة وليس الشّعب الجزائريّ، وهذه المواقع نفسها التي شحنت الأفراد بمختلف الانفعالات قبل الجريمة واصلت عملها على النّهج نفسه بالأسلوب العنيف نفسه. وهذا بمطالبة السّلطات الأمنيّة بمطاردة كلّ من كان له أيّ ضلع في مقتل بن إسماعيل والقبض عليه حيا أو ميتا.

وسائل الإعلام التي بقيت على التّماسّ وتعمل على الهامش، عوض البحث في معالجة الأسباب الدّافعة للجريمة، والتّعمّق في مخلّفاتها، وفتح المجال أمام علماء النّفس والاجتماع والإعلام لمناقشتها بالتّحليل، سقطت في فخّ مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وأضحت بوقا لحساباته التي تحوّلت إلى المصدر الأوّل والأساس لوسائل الإعلام لاستقاء المعلومات، واكتفت فقط بسرد نتائج التّحقيقات الأمنيّة، وأصبح الصّحافيّ وسيلة لإقرار ما تبثّه وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وأمسينا أمام مشهد جان كازنوف الذي كشف كيف تُحوّل وسائل الإعلام الحقيقة إلى مسرحيّة.

> كشفت الجريمة أنّ المغدور به لم يكن وحده الضّحيّة، إنّما الجماعة التي شاركت في الجريمة الضّحيّة الثّانية، والمواطن الجزائريّ الثالثة
>
> حوّل «فيسبوك» المواطن إلى كلب بافلوف، وأمسى وسيلةً لتضليل الحقائق وتعتيمها عن قصد أو عن غير قصد

صحيحٌ أنّ العنف مرفوض مهما كانت أسبابه ودوافعه ومبرّراته، لكن من الضّروري عدم إغفال هذه النّقاط، حتى نتجنّبَ مستقبلاً جرائم مماثلة، ربّما تكون أبشع وأشنع، لأنّ العنف يبقى من أشكال التّعبير، يكون تلقائيًا نتيجة اشتداد أزماتٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وثقافيّة. ونتيجة أيضًا لشعور الأفراد بالاغتراب والإقصاء وعدم إشراكهم في تقرير مستقبل حياتهم. والأخطر من هذا كله شعورهم بأنّهم يفتقرون إلى سلطة حقيقيّة فعليّة، تنوب عنهم في الحفاظ على أمنهم وأمن ممتلكاتهم.

البحث في ظروف هذه الأسباب والدّوافع يُمَكّننا من الوقوف على حجم تأثيراتها، وتقدير إمكاناتها الحقيقيّة حول احتمال أخذها مظاهر أخرى للتّعبير عنها في المستقبل وفي مناطق مختلفة من الوطن، لأنّ ما وقع في منطقة الأربعاء ناث إراثن (حيث الجريمة) يُمكنه التّكرّر، طالما أنّ الأفراد يتشابهون في الصّفات اللاشعوريّة. والفرق الشّاسع بين الطّبيب والجزّار، من حيث العقل والذّكاء، يذوب أو يضعف من حيث الطّباع، إذا انصهر الأفراد في روح الجماعة، إذ يتخلّى الأفراد عن العقل بوصفه مرجعيّة، وتسود الصّفات اللاشعوريّة، ويصبح الفرد أداةً تتحكّم فيها إرادة الجماعة التي تتميّز مشاعرها بصفتين: بساطة للغاية وغُلُوّ للنّهاية، وهذه البساطة وهذا الغلوّ يجعلانها لا تعرف التّردّد. ومن سوء الحظّ، يظهر غلوّ مشاعر الجماعة غالبا في فعل الشّرّ.

كان مقتل جمال بن اسماعيل متطابقا مع رأي غوستاف لوبون أنّ الجماعة تنقاد وراء مؤثّر قويّ، وتحريض عنيف يتنافى والقيم الانسانيّة وحقوق الإنسان، وأنّ الأفراد يتحوّلون إلى قضاة وجلاّدين في الوقت نفسه باسم إجماع الجماعة، ويشكّلون محكمة تقرّر القتل من دون الحاجة إلى حكم، مثلما يتطابق أيضًا مع أفكار فورباخ الذي تحدّث كيف تفضّل الجماهير الصّورة على الحقيقة، والنّسخة على الأصل، والتّمثيل على الواقع، والظّاهريّ على الحقيقيّ، فالشّيء المقدّس لها ليس إلا الوهم، أمّا المدنّس فهو الحقيقة.

.. تسليط الضّوء على التّحقيقات الأمنيّة فقط يؤكّد، مرّة أخرى، أنّ ميكافيلي كان صادقا عند تأكيده أنّ القلّة من النّاس من تجرؤ على مخالفة رأي العدد الأكبر، لأنّ عامّة النّاس لا تحكم إلا على ما تراه.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

إيران بين الحذر والتحفّز تجاه طالبان

محمود الريماوي

تتعامل طهران مع انتصار حركة طالبان واستلامها الحكم في أفغانستان المجاورة بحذرٍ يخالطه قدر كبير من الأمل، على غرار دُول أخرى، مثل الصين وباكستان وروسيا وتركيا والهند، مع اختلاف البواعث لدى كل من هذه الدول. وتكمن مصادر الحذر الإيراني في عوامل متعدّدة، يتقدّمها العامل الأيديولوجي الذي يعني الكثير لطهران، فلئن أعلنت «طالبان» أفغانستان إمارة إسلامية، فإن هذه الإمارة المتجهة إلى إرساء حكم ديني ذات صبغة سنّية، وطهران معنية بتخفيض الوزن السياسي والاستراتيجي للقوى السنّية في العالم، لا زيادته، وذلك في محاولتها إظهار أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي طليعة من يمثل المسلمين في العالم، وهي مرجعيتهم وملاذهم. هذا على الرغم من أن «طالبان» لم تكن، خلال فترة حكمها السابقة (1996 ـ 2001) معنية بافتتاح المعاهد الدينية أو زيادة بناء المساجد، غير أن من الواضح أن رجال الدين، أو على الأقل الملتزمين دينياً، هم المؤهلون لإدارة دفّة الحكم راهناً، وفي الأمد المنظور في أفغانستان، إذ إن الحركة ذات مرجعية دينية، ولا تحتكم إلى فكر «دنيوي». أما طهران فإنها لا تجد غضاضة في الجمع بين الاعتبارات البراغماتية والعقائدية. ومغزى ذلك أن العائق المذهبي، على الرغم من أهميته بالنسبة للمسؤولين فيها، لا يمنع التعاون مع الطرف الإسلامي الآخر. وكما هو الحال في التعاون مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة، ومن دون أن تكف طهران عن محاولات إنشاء جماعاتٍ تتبع عقائدياً ومذهبيا لها.

الأمر الثاني الذي يثير حذر طهران، كما غيرها، أن كابول الجديدة باتت محكومة من جماعات مقاتلة ومتمرسة في القتال، وأن أي خلاف سياسي معها يسهل أن يقود إلى احتكاك عسكري. ورجال الدين أنفسهم قادة عسكريون، خلافاً لرجال الدين «المدنيين» الحاكمين في طهران، على الرغم من عسكرتهم المجتمع عبر الحرس الثوري والباسيج. والأمر يحتاج إلى التريث قبل أن ينتقل زعماء «طالبان» إلى الحياة المدنية، ويزاولوا السياسة مثل غيرهم. يُضاف إلى ذلك غياب الأجسام السياسية (الأحزاب خصوصاً) عن الحياة في أفغانستان، إذ إن التقسيمات القبلية والعرقية هي التي تشكل قوى الدفع والتدافع في المجتمع.

الأمر الثالث أن «طالبان» ما زالت تحت تأثير نشوة النصر على الولايات المتحدة، وليست في هذه المرحلة في وارد التنازل لأحد، بعد أن رفضت التنازل للقوة العظمى، وتتعامل مع الآخرين من موقع القوة. الأمر الرابع أن طهران تدرك مدى الحذر في أفغانستان منها، فإيران تضم مهاجرين أفغاناً يقدّر عددهم بمليونين ونصف مليون نسمة، كما أنها أعلنت استعدادها لاستقبال لاجئين أفغان جدد بعد وصول «طالبان» إلى الحكم، وحدّدت ثلاث محافظات حدودية لاستقبالهم فيها. وقد يشكّل هؤلاء جميعاً قنبلة على الحدود، بالنظر إلى النهج الإيراني في توظيف كتلة اللاجئين لخدمة سياستها. وبين اللاجئين هناك أعداد كبيرة ممن ينتمون إلى قبيلة الهزارة الشيعية، ووظفت طهران الشبيبة منهم في مليشيات (بالذات ميلشيا فاطميون)، قاتلت وما زالت تقاتل في سورية المعارضة السورية المسلحة، بل تفيد تقارير بأن طهران دفعت بشبان أفغان إلى القتال إلى جانبها في الحرب مع العراق خلال ثمانينيات القرن الماضي. ومع إقرار حق هؤلاء اللاجئين بالعودة الطوعية إلى بلادهم وفي ظروف آمنة، إلا أن احتمال تجييشهم من إيران يبقى هو المحذور الماثل. على أن ذلك كله لن يوقف التطلع الإيراني نحو أفغانستان التي تشاطرها حدود طويلة، تبلغ نحو ألف كيلومتر، فطهران تستثمر في الأزمات والصراعات، وليس في الظروف السلمية والطبيعية. ومن المفارقات أن طهران رحبت في عام 2001 بزوال حكم «طالبان» والهيمنة الأميركية على ذلك البلد، وبعد نحو عشرين عاماً رحّبت بانتصار «طالبان» والهزيمة الأميركية.

الأمر الخامس أن طهران تتوجس من تأثيرات دول مهمة أخرى، مثل باكستان وتركيا والسعودية وقطر، على الحكم الجديد في أفغانستان، وخصوصاً في مجالات الإعمار وبناء البنى التحتية، في وقتٍ ما زالت تعاني فيه من آثار العقوبات الاقتصادية. وقد يشكل التزوّد بالنفط الإيراني الخاضع للعقوبات ورقة ثمينة بيد طهران، بيد أنه بداية محفوفة بالمحاذير للحكم الأفغاني الذي يسعى إلى تقديم نفسه للعالم نظاماً سياسياً مسؤولاً. ومعلوم أن إيران التي تشكو من شحّ في المياه (خرجت احتجاجات في عدد من المحافظات قبل أسابيع على خلفية الشكوى من النقص في المياه) قد عرضت على كابول مقايضة النفط بالماء، علماً أن أحد الأنهر الأفغانية الطويلة (هلمند) يصل إلى الأراضي الإيرانية، هذا في وقت نشطت فيه الهند ببناء سدود في الأراضي الأفغانية في فترة الحرب، فكيف في مرحلة صمت المدافع.

لهذه العوامل، تبدو طهران على جانب من الحذر في التعامل مع الوضع الأفغاني الجديد، غير أنها، في الوقت نفسه، تجد أن هناك عناصر مشجّعة تدفعها إلى التقارب مع «طالبان»، وفي مقدمها العامل السياسي، ممثلاً بمناوأة الولايات المتحدة، وما ألحقته «طالبان» من ضربة معنوية (ومادية) قاصمة بأميركا. ومن المنتظر أن تغذّي طهران هذا العداء، وتسعى إلى إدامته، من أجل الحفاظ على أرضية مشتركة، هذا على الرغم من حاجة «طالبان» لرفع العقوبات عنها وعن قادتها، وكذلك الحاجة إلى الاعتراف الدولي بالنظام السياسي الجديد. وبينما هنأ خطيب جامع زاهدان السني والمقرب من السلطات الإيرانية، مولوي عبد الحميد، «طالبان» بالانتصار الكبير، فإن متحدّثاً باسم الخارجية الإيرانية، هو سعيد خطيب زاده، لم يتردّد في القول، نيابة عن الأفغانيين، إن أمن أفغانستان من أمن إيران.. مع الدعوات إلى تشكيل حكومة ائتلافية، تضم جميع المكونات. ويتبع ما تقدم أن هذا التطوّر يعزّز القناعة الإيرانية بأن الولايات المتحدة في طور الانسحاب وتقليص النفوذ العسكري والاستخباري، وهو ما يمثّل لطهران فرصة لمدّ نفوذها، وخصوصاً في الدول الضعيفة اقتصادياً، أو التي تشهد نزاعات أو غير المستقرّة أوضاعها، وأفغانستان نموذج «مثالي».

عامل آخر يُثير تفاؤل طهران، وهو أنه عبر علاقات نشطة مع «طالبان»، فإنه يسعها التغلغل عبر أفغانستان، وتزخيم الصلات مع جماعة الهزارة، أعراق أخرى، مثل الطاجيك، ومحاولة ربطها بإيران بمختلف الوسائل، واستخدامها جسراً إلى بسط النفوذ أو ممارسة الضغوط على كابول، حسب مقتضى الظروف. علاوة على عامل ثالث، سوف تتهافت عليه دول أخرى، من بينها الصين وروسيا، وذلك بالخوض في مغامرة الوصول إلى المعادن الثمينة النادرة، والسعي إلى تعدين الخام منها، ومحاولة عقد اتفاقيات اقتصادية في أقصر الآجال الممكنة، تشمل هذه المعادن. وعامل الوقت على جانب من الأهمية، فثمّة فراغ في السلطة والإدارة في هذا البلد، وسوف تسعى دول شتى إلى أن يتم إشغال هذا الفراغ بما يخدم مصالح هذه الدول، ومن بينها إيران.

(كاتب من الأردن)

> كابول الجديدة باتت محكومة من جماعات مقاتلة ومتمرسة في القتال، وأي خلاف سياسي معها يسهل أن يقود إلى احتكاك عسكري
>
> ليست في هذه المرحلة في وارد التنازل لأحد، بعد أن رفضت التنازل للقوة العظمى، وتتعامل مع الآخرين من موقع القوة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads